استجابته لهذه المطالب خلال خطابه من على منصة الجمعية العامة، في ١٣ منه، في جنيف، حسب ما قالته ريتا هاوزر، أبرز أعضاء الوفد اليهودي الذي أصدر، في ستوكهولم، بياناً مشتركاً مع الزعيم الفلسطيني (المصدر نفسه).

هنا، بالتحديد، برزت للولايات المتحدة سوأة سياستها الخارجية، حيث أصبحت رمزاً للعداء للمصالح الدولية كلها، باستثناء مصلحة اسرائيل. ففي معرض رده على ما ورد في «وثيقة ستوكهولم»، وهو ما اعتبره المراقبون والمحلّلون السياسيون، في واشنطن، استجابة صريحة وواضحة من المنظمة لمطالب الادارة الاميركية قبل بدء الحوار والتعامل معها، قال شولتس: «لقد قرأت وأطلعت على التقارير المتعلقة بما أعلنه عرفات في العاصمة السويدية، واننا نرحّب بذلك»، الاّ انه أضاف، مؤكداً موقف ادارته، بالقول انه «ما زال على المنظمة الشيء الكثير للقيام به قبل ان تتعامل الولايات المتحدة معها». وأكد رفضه قول م.ت.ف. انها استجابت للمطالب الاميركية، وقال: «ان على المنظمة الاعتراف، صراحة، بقبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وبحق اسرائيل في الوجود، ونبذ الارهاب» (المصدر نفسه، ١٩٨٨/١٢/٩).

أما «مستعرب وزارة الخارجية» لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، فقد أعلن ان التصريحات التي أدلى بها عرفات في ستوكهولم، وأشار فيها الى ان المنظمة تعترف بوجود دولة يهودية الى جانب الدولة الفلسطينية، تمثّل «تقدماً موضع ترحيب» لدى دوائر صنع القرار في واشنطن. وذكر مورفي، الذي كان يتحدث في ندوة نظّمها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في العاصمة الاميركية حول الانتفاضة الفلسطينية، ان تصريحات عرفات تعتبر خطوة الى أمام، لكنه أضاف «انها ما تزال دون المطلوب، ولكنها، بالتأكيد، تسير في الاتجاه الصحيح» (ميدل ايست انترناشونال، ١٩٨٨/١٢/١٦، ص ٤ ـ ٥).

الرسالة ؟

ما يلفت الانتباه، على هذا الصعيد، هو تبلور بعض التراجع النسبي في الموقف الاميركي؛ وصار في الامكان القول ان المحرّك الاساسي للانفتاح على م.ت.ف. كان يستهدف تقليص وتحجيم الخسائر ما أمكن ذلك، ولم يعد أمام الادارة من خيار سوى «شدشدة» مفاصل هذا الموقف و«تشميع» خيوطه. ولا شيء يعزّز هذا التفسير سوى تلك السابقة لدى ادارة ريغان، التي أسرعت في الابلاغ الى جهتين عربيتين بارزتين لهما علاقات وثيقة مع قيادة م.ت.ف. بأمور شكّلت نوعاً من رسالة شفوية أميركية الى عرفات قبل القائه خطابه في جنيف. وحسب مصادر دبلوماسية مطلعة، أدرجت هذه الامور في عدد من النقاط، لعل أهمها:

«أولاً: ان قرار منع دخول عرفات الى الولايات المتحدة ليس قراراً اميركياً موجهاً ضد اللغة السياسية الجديدة التي بدأت م.ت.ف. تنطق بها، منذ صدور مقررات الجزائر، ولا يهدف الى توجيه ضربة للجهود التي تبذلها القيادة الفلسطينية من أجل اثبات رغبتها في التفاوض، سلمياً، مع اسرائيل.

«ثانياً: ان الادارة الاميركية، الحالية والمقبلة، تنويان، فعلاً، تشجيع م.ت.ف. والفلسطينيين عموماً على التحرك، جدياً، نحو مفاوضات السلام مع اسرائيل، ونحو بناء جسور من الثقة مع الاسرائيليين. لذلك يتمنّى المسؤولون الاميركيون الاّ يغلق الفلسطينيون والعرب المعنيّون مباشرة بهذه القضية الباب أمام الحوار مع الادارة الاميركية الحالية، أو المقبلة، بشأن كيفية بدء مفاوضات السلام، وحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية سلمياً؛ ويتمنّى المسؤولون الاميركيون، بشكل خاص، الاّ تتراجع قيادة م.ت.ف. عن مقررات الجزائر، بل ان تعمل على تطويرها وتوضيحها، بحيث تلبّي كل الشروط المطلوبة لكي تصبح م.ت.ف. طرفاً في مفاوضات السلام المقبلة.

«ثالثاً، تتمنى الادارة الاميركية، في هذا المجال، ان يخطو ياسر عرفات خطوة كبيرة في جنيف، وان يذهب أبعد ممّا ذهب اليه حتى الآن، وان يعلن، بشكل خاص، في خطابه في الجمعية العامة للامم المتحدة، اعترافه، واعتراف المنظمة، الرسمي باسرائيل، واستعداده، واستعداد المنظمة، للتفاوض معها سلمياً، وألاّ يكتفي، فقط، بالتحدث عن قبول المجلس الوطني الفلسطيني لدولتين، واحدة فلسطينية والثانية يهودية؛ واذا ما حدث مثل هذا الاعتراف الواضح في جنيف، واذا ما خطا عرفات مثل هذه الخطوة الكبيرة، فان الموقف الفلسطيني يصبح، بالفعل، مقبولاً؛ وحينذاك، فقط، يمكن